المستقبل - الاربعاء 5 كانون الأول 2012 - العدد 4537 - ثقافة و فنون - صفحة 20

"وجهة نظر وسفر.." لرمزي النجار

توغل أكاديمي طازج في علاقة الإعلام التقني الجديد والربيع العربي

المستقبل - الاربعاء 5 كانون الأول 2012 - العدد 4537 -

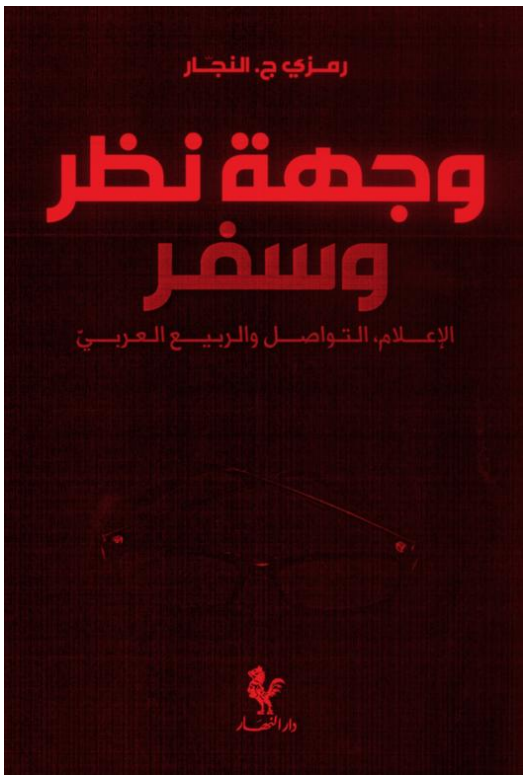

يقظان التقي

"وجهة نظر وسفر"، الإعلام، التواصل والربيع العربي، إصدار لرمزي النجار ("منشورات دار النهار") صاحب الخبرة العملية والقيادة الاستشارية في حقل التواصل والإعلام والإعلان والمضطلع بالجزيئات التكتيكية في هذه الحقول وأخرى تهم لجنة الشركات والمؤسسات الخدماتية والصناعية.

الهدف من الكتاب هو مقاربة مستقبل الإعلام والتواصل، وأثر هذا الإعلام على المجتمع الواسع والمجتمع العربي تحديداً، وتبيان دور هذا اللاعب من خارج الدولة والذي تحوّل الى ظاهرة لها سماتها وصفاتها ولاعبوها وعناصرها

وتراكماتها ولغتها. هذا التطور التكنولوجي أو الثورة الصناعية الثالثة له وسائله وعملية إنتاجه للثروة وله علاقته بثقافة البلد والنظام والناس.

ما كان هاجس رمزي نجار دراسة أكاديمية لأثر الإعلام اليوم لمصطلح واسع له إشكاليته وارتباطه بعامل الوقت وعامل اتخاذ القرار، ولا معالجة كل النظريات الثابتة في العلاقات الدولية وكيف تفرعت منها تحوّلات كبيرة على المفاهيم وعلى النظرية الواقعية نفسها. لكنه يحاول أن يجادل ويناقش ويحاور وينتقد في طبيعة تلك الدينامية الظاهرة وما له علاقة بالتغيير البطيء في المنطقة العربية المنتمية الى جذورها وقيمها ومنظومة مثلها مع التأكيد أن الطبيعة البشرية قد تكون هي ذاتها ولكن الوسائل تختلف.

يبذل نجار جهداً كبيراً في معالجة مادة ساخنة جداً وتدور حولها راهناً دراسات عدة تواكب التحولات الكثيرة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلام هو جزء أساسي يؤثر ويتأثر بتلك التحولات مجتمعة وباليوميات المعاصرة 24/24 ساعة يومياً، كتاب يعكس هموم صاحب المهنة أولاً في واقع ثقافي وحضاري ملمّ بتراكمات السنوات وطبيعة التطور التكنولوجي وطبيعة المجهول التقني الذي لم يعد مجهولاً منذ عقدين وأكثر مع ما سمي عصر العولمة.

ثم تلك العلاقة الجديدة بين الناس وقبل التكنولوجيا كانت الأمور متباطئة وكأنها تحت الأرض، وكان من الصعب قياس ماهيات التراكم الجديد وما ينشأ منه من أفكار جديدة ووسائل إنتاج جديدة.

الى ذلك تأتي لحظة الكتابة عند نجار حيث صارت التكنولوجيا ملك الجميع، لم تعد ملك فئة نخبوية أو سلطة أو طبقة معينة ولذلك جاء اعتماد لغة غير أكاديمية وغير منهجية تماماً كمنجز يقترب من تلك اللحظة حيث الوعي العامل مع تبنيه ظاهرة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. كأنه عالم جديد وكأنها عودة الناس من غياب تراكمي الى تغذية من نوع جديد على مستوى الأدوار والعلاقات على اختلافها سياسية واجتماعية واقتصادية وإيديولوجية من نوع ثورات الربيع العربي التي فاجأت الجميع. او ارساء نظرية جديدة في العلاقات الدولية.

يدرك نجار جيداً أنها مرحلة جديدة غير كل الثوابت التراكمية السابقة مع دور إعلامي متقدم يمارس أدواراً مختلفة وكل شيء يجري أمام الناس بلغة جديدة ما بعد الإيديولوجيا وما بعد الأفكار حتى، لغة عالم يروس وثورة ثقافية جديدة تنقل الريف الى المدن وتصنع نظرياتها الجديدة من الواقع نفسه. ولأنها ثورة صناعية ثالثة فهي تحتاج الى تأطير وتشريعات جديدة ليست تقنية تماماً وليست انقلابية بقدر ما هي ثورة ثقافية جديدة تحتاج الى أفكار جديدة تدعمها وتعزز قيمها بمفاهيم جديدة من مثل المجتمع المدني والديموقراطية والعدالة والكرامة والإنسانية.

مرحلة تشهد استقطابات سريعة ولها ما بعدها ويكتب فيها نجار بسهولة نثرية وفي عناوين ومباحث متراكمة في كتاب يحاول أن يقدم مادة فضفاضة على أن يصنع منها مادة قراءة تستفز القارئ وقناعات قائمة وتفتح نقاشاً وافراً له علاقة بالواقع مع تحفّظ على دور الإعلام هنا ودور الإعلام هناك ربطاً بالتقاليد الديموقراطية وتداول السلطة والخلط بين

الدولة والنظام والسلطة، وربطاً في الإعلام والأفكار وحيث الإعلام أولاً وأخيراً هو منتج ثقافي بالمعنى الواسع للكلمة ومنتج حضاري. والكتاب بصفحاته الـ357 يعيش تجربة هذا التطور التكنولوجي من دون أن يغوص في العمق في تحليل هذا الواقع التكنولوجي (الإيديولوجي الجديد) والفكري والسياسي والاجتماعي الذي يعيشه منذ عقدين وأكثر.

يقول رمزي نجار في تقديمه لمؤلفه: "هدفي من هذا الكتاب يتجاوز السبب الأكثر شرعية وهو حرية التعبير والنشر ليلامس الطموح في خوض المبارزة مع النجاح والفشل ومحاولة اختراق جزئية لسد خواء المكتبة الأكاديمية والمهنية، وفعلاً قليلة هي الدراسات الجدية التي تتناول هذه الظاهرة، ولهذا توسعت فصول الكتاب الى مباحث كتبت بلغة طرية، تيسيرية قاربت نسبياً بعض من المراجع والمصادر الكبيرة المدققة، وتقصت العفوية ومنهجية المقابلة وهي غير المنهجية الأكاديمية المكثفة. مع ذلك محتوى الكتاب مهم ويقود بطراوة القارئ من سطح الأشياء الى جوهرها في محتوى شمل الى المقدمة فصولاً عدة: الفصل الأول: حرية التعبير، مرحلة مراهقة الإعلام أو البروباغندا. الفصل الثاني: مرحلة نضج الإعلام، السلطة الرابعة. الفصل الثالث: ثنائيات الإعلام: الوجه الأول الدكتور جيكل. الفصل الرابع: ثنائيات الإعلام: الوجه الآخر "السيد هايد". الفصل الخامس: توائم الإعلام. الفصل السادس: الميم والنون: الإعلام والإعلان. الفصل السابع: الإعلام كيف يعلّم. الفصل الثامن: غبار الربيع العربي، الإعلام في عين العاصفة. الفصل التاسع: رحلة الاستشراف إعلام العرب (2030 2040).

وخاتمة تمثل دعوة اللحوار والنقاش والتواصل فيما يجري ونراه ونسمعه والكثير الكثير مما نراه ونسمعه من ذلك الكثير الذي سيحمله المجهول التقني الذي يسجل خرقاً على مدار الساعة الى حد تشكيلة إيديولوجيا تكنولوجية مع طبيعة خفة هذه الإيديولوجيا وسيولتها الطارئة.

جهد مشكور عليه رمزي ج. نجار مؤسس شركة S2C والفاعل في قطاع التواصل في المنطقة وهو من المرجعيات في صناعة الإعلام والإعلان في الشرق الأوسط.

ومع مساهمته وأساليبه بخدمة أهداف مستقبلية من مثل تطوير دور التواصل السياسي في المنطقة وتعزيز الحوار بين المواطنين والحكومات والمساهمة في صوغ جديد لمصطلح الشعب بالمعنى الواسع للكلمة من خلال زيادة درجة الوعي بين شرائح المجتمع كافة وبناء الثقة والدعم وتغير المواقف والأداء والتشريعات وخيارات الحياة السياسية. حيث من الممكن أن العالم ولا سيما العالم الثالث غير الصناعي قد فوّت على نفسه إنجاز الثورة الفرنسية كمنجز كامل تسوده قيم الاخاء والمساواة والعدالة الإنسانية وذهب بعيداً وعلى مدى واسع ينجز ثوراته الأخرى الاشتراكية منها وغيرها وفوّت على نفسه الكثير ودفع الكثير في حين كان بإمكانه أن يربح ثورة، فهل يتكرر الأمر مجدداً وبوادر ثورة ربيع عربي وربيع ديموقراطية عربية فيها شبه عودة الى العالمية الإنسانية والمواطنة الكوسموبوليتية بقيم الحرية وتدين بشكل وآخر للثورة التكنولوجية؟

فيما يلي فصل من كتاب رمزي النجار بعنوان: "غبار الربيع العربي".

[غبار الربيع العربي
الإعلام في عين العاصفة

يتميز هذا الفصل بكونه المدخل أو "البوابة" الالزامية التي يتحتم علينا عبورها للدخول في عالم الفصل الأخير من هذا الكتاب، والذي، كما وعدنا القارئ، هو استشراف موضوعي وقائم على حقائق وثوابت مستوحاة من التاريخ والعلم والتكنولوجيا، ومن الارث الانساني الفكري والحضاري، وخصوصا من ملاغم الاعلام والتواصل، بهدف بناء العالم الافتراضي والواقعي للعالم العربي، ولاعلامه ولتواصله بعد عقدين أو ثلاثة: (2030 – 2040).
في هذا الفصل الذي يبدأ مع هذه السطور لن يغيب عنا ان نحاول الاضاءة على واقع العالم العربي. الفارق في هذه اللحظات بالذات، في خضم من الحركة والضجيج والقلق التي هي حتما من سمات كل مفصل زمني يسبق التغيير الجذري والانتقال من ركود الى حركة، ومن عصر الى عصر مغاير ومخالف لكامل عادات ومظاهر العصر الراكد الذي يسبقه.
العالم العربي اليوم، وفي هذه اللحظات، يعيش زلازل ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي". وعلى نموذج فصل الربيع في روزنامة المناخ، يبدأ الربيع دائما برياح خمسينية، سرعان ما تملأ الأجواء بالغبار والضباب. فتنعدم الرؤية وتضيع ابرة البوصلة او تعجز عن الدلالة على الوجهة النهائية لهذه الظواهر ولهذه العواصف.. هذه هي تماما حال الربيع العربي الآن ومن هذا المنظار. فالرؤية شبه معدومة. والغبار يملأ العيون ويتغلغل الى الأنوف والى داخل الفم والحلق. فتضيع الأوتار الصوتية وتختل بنطقها. ولا نتبين صراخها من كلامها العاقل والقائم على العزم والارادة.
ربيعنا العربي اليوم في بداياته. عواصف وغبار، رؤية ضبابية، وآمال وأحلام بربيع أصيل يزيل جذرياً ضرر هذا الغبار بمطر نظيف ومتدفق للمرة الأخيرة، يغسل الأجواء المكفهرة. يعيد النضارة الى الأرض والطبيعة. وبعدها تشرق شمس جديدة على ورود تتفتح وعلى براعم واعدة. وعلى أرض خضراء تضج بالحياة وبالطموح والتوق الى النضج والبلوغ.
ثورة أو شبه ثورة؟ ربيع زاهر أم مجرد ربيع الرياح الخمسينية والغبار الأعمى؟ ربيع أم سراب. اسئلة مشروعة. شرط عدم وقوعها في تحليلات ذاتية. غير موضوعية، تنحرف عن الحق بالرغبة المكبوتة، أو تزور الوقائع خوفاً من التغيير، أو من اعتاد "المألوف، ولا يريد الابحار في المجهول، حتى لو كان في سفره يقصد وجهة الحرية والتحرر، والنور والمساواة واحقاق الحق واطلاق الابداع وحرية التعبير.
في مقاربتنا لثوابت واقع عالمنا العربي، سنحاول التركيز حصراً على مكامن العلل وعلى الفرص الواعدة والزاهرة في آن واحد، التي ستتفتح لنا لاحقاً في فصلنا الأخير، من خلال عالم الإعلام والتواصل، بواسطة التجديد وبالتناغم التام مع

ثوابت هذا الكتاب، كما حددناها على مدى فصوله، حيث أكدنا ترابط الديموقراطية أو الحكم الرشيد في كل بلد او مجتمع، بعلاقته العضوية والحتمية مع نوعية إعلامه وتواصله، ونضج أدائه وبلوغه.

في نظرة علمية خارقة لواقع العالم العربي لا بد لنا من ارساء مكامن العلة الرئيسية التي تمادت وهرمت، حتى سببت عواصف هذا "الربيع" النافخ في الغبار:

لعل اقسى الأحكام وأكثرها جرأة بطرح هذا التشخيص ورد مؤخراً مع مقالة "أدونيس" المنشورة في جريدة "السفير" اللبنانية بتاريخ 13 تموز (يوليو) 2011،

ينطلق أدونيس من سؤال جارح: "لماذا لم ننجح نحن العرب حتى اليوم ببناء مجتمع مدني، تكون فيه المواطنة اساس الانتماء، بديلا عن الدين أو المذهب وعن القبيلة او العشيرة أو العائلة؟" يعتبر أدونيس أننا عجزنا كعرب عن بناء "مجتمعات" واكتفينا بالانتساب الى "تجمعات" من عناصر متناقضة تتعايش في مكان واحد، اطلقنا عليها من دون وجه حق مسمى الوطن، بينما في الحقيقة لم ننجح ببناء دولة، ولا حتى "سلطة" بقدر ما أنتجنا "نظاماً" أو أنظمة قامعة وقائمة على الغلبة والتسلط. على هذا الافتراض، يعتبر أدونيس ان العرب لا يتصارعون للتطوير بل لتغيير "السلطة"، لا يتصارعون لبناء "مجتمع" بل يتصارعون لأنهم في حلقة مفرغة من "العنف المركب"، من ميلهم الطبيعي الى العنف، ومن "العنف الآخر المموه" والذي يسمونه "التسامح" من جهة الحاكم.. كما يستطرد أدونيس لربط هذه الظاهرة بجذور المسألة الدينية لدى العرب، حيث الصراع لا يزال على محور فرض رأي ما هو رأي النظام الحاكم على الآراء المغايرة، وذلك أحياناً في فهم الدين، وفي تطبيقه وفي المس بالمحظورات أو إطلاق النظريات والفتاوى، كل وفق مصالحه أو قناعاته.

يعمم أدونيس هذه النظرية فيعتبر الثورات العربية، بدءاً من الناصرية وعلى مدى الزمن العربي الحديث، مجرد "ثورات" من أجل الاستئثار بالسلطة، وليس أبداً من اجل "مجتمع" أكثر عدلاً ونضجاً، لذلك يطلق أدونيس حكمه بأننا كعرب ما زلنا ننتمي في أعماقنا الى الانتماء القبلي والعشائري، لا الوطني ولا الاجتماعي! والدليل كما يستنتج أن "الأنظمة العربية، وباسم الحرية والديموقراطية، لم تنتج الا العبودية والطغيان".

هذا الطرح بقسوته وبسقفه العالي يصل في زبدته الى اطروحة جازمة تقوم على احتمالين لا ثالث لهما في تحديد غاية كل ثورة، وفي نهاية كل تغيير حقيقي وجذري، وانتقال من حال الى حال، وتحقيق شروط استحقاق فوز "الثورة" بمسمى "ثورة" وليس مجرد انتفاضة، وعودة الى الماضي والى القديم "بحلة سلطوية جديدة".

الثورة ان نجحت وقطعت كحد السيف بين الماضي/الحاضر القائم وبين عصر جديد مغاير تماماً للعصر الذي تمت الثورة عليه، هذه الثورة كما اسلفنا، تولد احتمالين اثنين لا ثالث لهما:

[اما دولة دينية – وفي حالة الربيع العربي – إسلامية، أو قائمة بأركانها على اسس الدين من حيث الارتباط الوثيق مع فرض "الانتماء الديني الحاكم"، للمفهوم الاسلامي الصحيح، كما يعبر النظام الحاكم عن هذا المفهوم وكما يريد فرضه،

أو "الرؤية الاسلامية الصحيحة" التي يراها النظام الحاكم والتي ستقوم الدولة عليها.
[أو دولة ديموقراطية، مدنية، تعددية، تضمن الحقوق السياسية كما الدينية، والثقافية كما الاجتماعية، وحريات جميع المواطنين والمواطنات، كما تتضمن المساواة والعدالة والحقوق من دون تمييز، وبغض النظر عن العرق، والدين والجنس.

هذا ما يهمنا في سياق بحثنا من مقالة أدونيس، وهذا حصراً ما نذكره من دون الغوص في أهدافه وفي آرائه التي اثارت ولاتزال، زوبعة من الجدل والنقاش والرفض والتأييد، لذلك لم نذكر منها الا ما يتناسب مع مقاربتنا واستنتاجنا الموضوعيين وابتعدنا تمام البعد عن المواضيع الخلافية التكفيرية والسياسية والدينية التي اثارها أدونيس والتي أثارت بدورها الحمم الحارقة من قبل الكثيرين من "معارضيه" ومن "رافضيه".

نحن في أهداف بحثنا، اخترنا هذا المنحى من فكر أدونيس، كي نصل الى استنتاجنا الأخير، حيث ستقوم رحلتنا الافتراضية والواقعية والتي سيتم بناؤها على الوقائع والحجج والبراهين العلمية وبأسلوب موضوعي.

يقابل رحلة الاستشراف الخيالية التي سنعرضها في الفصل الأخير، محاولة المقارنة بين "الدولتين" بعد جلاء "غبار الربيع العربي"، وسنطرح السؤال: ماذا سيكون الاعلام والتواصل عليه في ظل دولة إسلامية. أو ماذا سيكون عليه الاعلام والتواصل في ظل دولة مدنية او ديموقراطية؟

هذا هو جوهر بحثنا، وخريطة طريق استشرافنا، ورحلتنا الفرضية الى العالم العربي بين 2030 و2040 وحصراً من منظار الاعلام والتواصل.

لعل الاستنتاج الشخصي الذي توصلنا اليه، والذي ستقوم عليه رحلة الاستشراف، ليس مجرد منطق ذاتي وحصري بالكتاب وبمؤلفه بل هو عنصر حتمي وبدهي، لا غنى عن مقاربته في شقيه أو في ازدواجية الاحتمالين كما ذكرنا، وذلك تحقيقا لمكاشفة افتراضية وعلمية تبين لنا "جدوى" الثورة والربيع العربي، من منظار ثمار كل احتمال من الاحتمالين على حدة، وبموضوعية علمية مجردة من الأفكار المسبقة أو من المصالح المقنعة برداء العلم والموضوعية.

منهجيتنا المختارة شبيهة بدراسة "الجدوى الاقتصادية: لفكرة أو لمبدأ أو لمشروع، استشرافاً لنتائجه وعوائده ونواقصه وعلله ومزاياه في حال تم تنفيذه، وطبعا لغاية نبيلة هي محاولة تجنب الأخطاء الممكن تجنبها، ولتعزيز العوائد وتكثيفها بحال تحديدها، تحقيقاً للمنفعة العامة وللأمانة العلمية والمعرفية.

على مبدأ محاكاة "دراسة الجدوى الاقتصادية، كما استعملنا المقابلة أو المقارنة، ولما كنا قد توافقنا على "الاحتمالين الاثنين" لوجهة الدولة بعد جلاء "غبار" الربيع العربي اذا ما اثمر تغييرا قاطعاً مع الحاضر والماضي، لا بد لنا كما في شروط "دراسات الجدوى" من اضافة معيار جديد يهدف تحديده والتوافق عليه، قبل اطلاق رحلة "الاستشراف"، ومقاربة الاعلام والتواصل في العالم العربي، كما سيكون افتراضا في 2030 و2040.

هذا المعيار هو حرية التعبير وقياس فعاليتها في العالم العربي اليوم، وتحديد مجال تعديل مفاهيمها الحالية – وهي عامة

مجتزأة واستنسابية – لكي نطلق عقالها ونحررها من قيودها ومن ممارسات مستغليها او سجانها. هذا المعيار هو حتمي للنجاح باستكمال "دراسة الجدوى"، ولتأطير رحلة "الاستشراف" بالدقة العلمية وبالموضوعية مع الحقيقة وإحقاق الحق.
الحرية عموماً، كما سبق وأثبتنا، لا تتحمّل الاستنساب والتجزئة، بل أكثر ما تتحمّله لتبقى على طبيعتها ولتحقق ذاتها هو الضوابط الحضارية والمهنية الرفيعة، التي تمنع التطرّف والغلوّ. لذلك حرية التعبير، وعلى غرار "أمّها" الحرية عموماً هي "قيمة ثوروية" وطاقة حتمية قادرة على إحداث التغيير المُرتجى. لذلك يتعامل معها النظام الجائر أو المستبد على أساس أنها خطيرة وعدوة. حرية التعبير في العالم العربي اليوم ليست حتماً معافاة ولا في أحسن حالاتها.
على غرار نسيج نظريتنا التي حددت مستقبل العالم العربي بعد جلاء ربيعه، باحتمالين اثنين لا ثالث لهما، لولادة "دولته" الجديدة. بالاستناد إلى توصيف أدونيس في مقالته السابق ذكرها وجدنا من الحتمي أن نسعى إلى البحث عن توصيف موضوعي، يحدد "حالة" حرية التعبير في عالمنا العربي اليوم، ويشخص الأمراض والعلل التي تنحر جوهرها، وتُعيق نماءها وتحررها.
حرية الصحافة في البلدان العربية وأداء الصحافيين العرب يخضعان لتهديد ثقافة سياسية رقابية، تلك التي تتطور في بيئة يحكمها عادة حزب سياسي واحد.
الرقابة العلنية والرقابة الذاتية أمر شائع في وسائل الإعلام العربية اليوم وفي برامج تعليم الصحافة، كما سبق أن ذكرنا. وسائل الإعلام نفسها جُنّدت، في الواقع، ضمن عملية وطنية لإنتاج الدعاية، كما أن التغييرات التكنولوجية التي تجتاح العالم ستضاعف الضغط لإجراء التغيير وجعل الرقابة أمراً تخطاه الزمن لأن الصحافيين سرعان ما سيجدون فسحة للتعبير عن أفكارهم في وسائل الإعلام العابرة للدول والحدود.
يواجه الصحافيون العرب اليوم تحدياً كبيراً يتمثل بتأثير القوى العالمية المتدفقة إلى المنطقة عبر وسائل الإعلام العابرة للحدود، وخصوصاً في ما يتعلق بحرية التعبير، وحرية الكلمة، وحرية الصحافة، ويتأثرون إلى حد كبير بها، لذلك معظم الحكومات العربية المستبدة، والرافضة لكل تغيير، تقاوم مفاهيم حرية الصحافة وحرية التعبير.
نلاحظ أن الراديو والتلفزيون يخضعان لرقابة أكبر مما تخضع له الصحافة المكتوبة. حتى أشد دعاة حرية التعبير يخشون قوة الإعلام الالكتروني، فعلى عكس الصحافة المكتوبة، تستطيع وسائل البث الإعلامي أن تتجاوز الأميّة في العالم العربي، وتجذب الجمهور، بمن فيه الأطفال، وقد أنتج ذلك مجموعة مختلفة من مقاييس الرقابة على وسائل البث الإعلامي. بشكل عام، تشكل وسائل الإعلام الالكترونية احتكارات خاضعة بشكل مباشر لإشراف الحكومة، فحكومات معظم الدول العربية لا تملك فقط مؤسسات البث بل تشغّلها وتديرها أيضاً.
تاريخياً، تولّت الحكومات العربية تحديد "أجندات" وسائل الإعلام، واستخدمت الراديو والتلفزيون لترويج توجهاتها السياسية والدينية، والثقافية، وبرامجها الاقتصادية، ولتحديد ما يجب أن يسمعه الناس أو يروه.
المعاناة أصابت القسم الأكبر تقريباً من الأنظمة الصحافية في المنطقة العربية، لذلك ثمّة نقص بحرية الصحافة من

منتصف الخمسينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين.

يتمتع الصحافيون العرب بالقدرة على ترويج التغيير والتأثير على ردة فعل الناس تجاه التغيير، لكنهم ما زالوا يواجهون مشاكل عدة وتحديات من بينها البيئة السياسية والثقافية والاقتصادية التي تعمل فيها الصحافة العربية، مثل الصرف، والرقابة، وحظر السفر، والاعتداء الجسدي، والتهديد، والاعتقال، والحجز، والتعذيب، والخطف، وسحب جواز السفر، والنفي.

على الرغم من خصخصة بعض القطاعات في السنوات الأخيرة، تبقى وسائل الإعلام العربية من احتكارات الحكومة وتستخدمها كسلاح سياسي وترويجي.

مركزية وسائل الإعلام في الدول العربية تقودها الرغبة بالمحافظة على السيطرة، وإبقاء الصحافة بعيداً من متناول الأيادي المناهضة لسياسات الحكومة، والحاجة إلى تبرير "مزاجية" الحكومة والإدارة.

تنمو الثقافة السياسية القائمة على الرقابة، والتي تؤثّر على أداء الصحافيين العرب، في بيئة يغلب عليها عادة الحزب الواحد. رقابة الدولة المباشرة ورقابة الصحافيين أنفسهم (الرقابة الذاتية ورقابة المدققين والناشرين) أمرٌ شائع في وسائل الإعلام العربية، لذلك، تعمل الرقابة وأقسام الرقابة، ووكالات الاستخبارات كرادع شديد الفاعلية لحرية الصحافة. طُبّقت الرقابة على وكالات الأنباء بطرق عدة، بما فيها التأخر بإصدار تأشيرات الدخول أو رفض إصدارها، وإغلاق مصادر الأنباء. ويبدأ التدخل في حياة الصحافيين الشخصية بالترحيل ويصل إلى التهديدات الشخصية. كما أن معظم السلطات العربية لا تنشر لائحة بالمواضيع التي لا تريد لها أن تغطّى، مما يجعل المراسل في حالة ضياع. ويعتقد الصحافيون عموماً أن السلطات تستعمل تقنيات المراقبة لتسجيل تحركاتهم.

تتمحور الحجج التي تُعطى لتبرير حرية التعبير المحدودة في المنطقة العربية، على ذريعة واحدة: المحافظة على الدولة. في حالات الرقابة الذاتية، لا يختلف الصحافيون عن المسؤولين المستبدين الذي يؤدّون دور المحافظين على الدولة.

إشكالية ثقافة الرقابة تشمل أيضاً تعليم الصحافة، لذلك، المتخرجون من هذه البرامج في العالم العربي ليسوا محضّرين بشكل جيد لهذه القيود السياسية والمهنية التي قد يواجهونها في المؤسسات الإعلامية وخصوصاً في إعلام الدول المُهيمنة. ربما يكونون قد درسوا حرية الصحافة ونظريات على المسؤولية الاجتماعية في الجامعة، وقد يتمسكون بها كنماذج صحافية يفضلونها على الديكتاتورية. وقد تكون الكتب الغربية قد عرّفتهم وشرحت لهم قيم المواثيق الصحافية كالموضوعية، والتوازن، والعدل، لكن العالم الذي يدخلونه بمجرد أن يطأوا مكاتب صحيفة وإذاعة تملكها الحكومة، هو عالم ديكتاتوري من دون أي شك. فالهدف الرئيس من البرامج الإعلامية في العالم العربي لا يزال تحضير جيل تلو جيل من الصحافيين نصف المتعلمين الذين ينحصر عملهم بترويج "إنجازات" هذه الدولة. ويُعبّر الصحافيون الشبان عن خيبة كبيرة بالنسبة إلى درجة سيطرة المحررين والمشرفين المعينين من الحكومة الذين يعملون كناطقين بلسان الدولة.

القادة العرب حساسون تجاه الانتقاد، لذلك، في حالات عدة، يُمنع نشر أو بث أي انتقاد للنظام الوطني، ولمسؤولي

الدولة، وللمحاكم، ولضباط الجيش والأمن، وللمسؤولين الدينيين. ويُحظر أيضاً تناول أي بلد آخر بإطراء، أو هجاء، أو ازدراء.

أما بالنسبة إلى الرقابة الذاتية، فيخشى الصحافي التورّط بأي تقرير إخباري أو تعليق فيه انتقاد، ويقول بعض الخبراء إن الصحافيين العرب يقدّرون حرية التعبير، لكنهم يخافون من النظام السياسي، وبالتالي يُعزّزون الرقابة الذاتية. إن الصحافيين العرب نادراً ما يفيدون بالكامل من الحرية الموجودة، حتى الحرية الهامشية التي يؤمنها التغيير الديموقراطي.

ابتكرت الحكومات العربية وسيلة جديدة تفوق الوسائل السياسية والقانونية والإدارية فاعلية، وذلك لقمع حرية التعبير، وهي ضرورة الحصول على ترخيص قبل إصدار صحيفة. وتتمتع الحكومة بالقدرة على منح التراخيص، أو تجديدها، أو رفضها. كذلك تمارس حكومات عربية الرقابة من خلال مكاتب رقابة داخل الصحيفة نفسها، ومن خلال رؤساء تحرير مُعينين من الحكومة، أو بمراقبة مصادر الأنباء.

في بعض البلدان العربية تعطي الحكومة من وقت إلى آخر توجيهات حول مضمون المطبوعات، بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يقوم مسؤولو الحكومة بشكل غير مباشر بإرشاد الصحافة المكتوبة، كما أن رؤساء التحرير في الصحف التي تملكها الحكومة يسمعون من كبار المسؤولين كيف يريدون أن يُذكر الموضوع في الإعلام (...).